

ملخص ندوة : «النزاع الليبي وبدائل التسوية السياسية»

مقدمة

عقد المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات في السادس من شهر مايو 2023م ندوة بعنوان:

«النزاع الليبي وبدائل التسوية السياسية»

وكانت هذه الندوة باكورة نشاط المركز على مسار اللقاءات العلمية والفكرية، حيث استضاف المركز كلا من الدكتور أحمد الأطرش، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة طرابلس، والدكتور عبد الوهاب الحار أستاذ العلوم السياسية بجامعة مصراتة، وحضر الندوة باحثون ونشطاء وإعلاميون، وكانت لهم إضافاتهم وتعقيباتهم على طرح المتحدثين الرئيسيين، وأدار الندوة الأستاذ السنوسي بسيكري.

دار النقاش حسب ترتيبات إدارة المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات حول محورين رئيسيين، هما:

- توصيف المشهد السياسي والوقوف على اتجاهات الأطراف المعنية بالنزاع الليبي.
- استشراف الوضع وتلمس السيناريوهات المحتملة لما قد يأول إليه النزاع الليبي.

تعريف بالمركز واستعراض لأهم أنشطته :

افتتح الندوة مدير المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، الأستاذ السنوسي بسيكري، بعرض لأهم أنشطة المركز خلال العام الجاري مشيراً إلى التقارير التي يصدرها المركز الذي بدأ نشاطه في 1 يناير 2023م وأصدر عشرات التقارير حول الشأن الليبي في مجالاته المختلفة، والمجلة ربع السنوية التي صدر منها العدد الأول، وسلسلة الندوات التي تعاين -بالإضافة إلى المسار السياسي- الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني والنظام الإداري، ولأن المركز بصدد عقد مؤتمر علمي في شهر أكتوبر رجح أن يكون موضوعه الرئيس الانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية العام

الجاري. كما تطرق إلى إجراء استطلاع عام حول مختلف القضايا التي تهم المواطن ويُعنى بها صناع السياسات والباحثين، وتطرق إلى تركيز المركز على تنفيذ خمس دراسات منها دراسة عن السياسات العامة في الجهاز الحكومي وأخرى عن تنويع الاقتصاد الليبي وثالثة عن التركيبة المجتمعية وتحديات الترابط الاجتماعي ورابعة عن النظام السياسي والإداري الأمثل وخامسة عن الوضع الأمني ومقاربة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية.

المحور الأول / المشهد السياسي واتجاهات الأطراف المعنية بالنزاع الليبي:

البداية كانت مع الدكتور أحمد الأطرش، الذي ركز على المقاربة العلمية للنزاع وكيفية إدارته، وكيفية تحويل الأزمة إلى فرصة، معبرا عن استغرابه من نزاع الليبيين وأنه لا يوجد مبرر للنزاع إلا بقاء المتصدين للمشهد في السلطة، مؤكدا أن النزاع «عمودي عمودي»، وليس «أفقي أفقي»، بمعنى أنه ليس صراعا بين مكونات الشعب والمجتمع، وليس صراعا اجتماعيا ولا اقتصاديا، بل هو صراع القلة على الحكم.

يرى الأطرش «الأثر السلبي للتدخلات الخارجية»، إلا أنه يعتبره منطقيا في ظل الدفاع الإقليمي والدولي على المصالح ومناطق النفوذ أو «تحصيل حاصل»، لكن المشكلة كانت في ضعف التعاطي مع تلك التدخلات من قبل المنتظم السياسي الرسمي المحلي، وأكد الأطرش ضعف الخارجية الليبية وأنها لم تكن في مستوى التحديات التي واجهتها البلاد.

مداخلة الدكتور عبد الوهاب الحار استهلّت بالاستشهاد بكلام ميشيل أندريه حول الربيع العربي وأن الغرب أوجد أربع بؤر صراع في العالم العربي، هي: العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، وأن الصراع في مصر وتونس التي شهدت ثورات لم ينحدر إلى مستوى الصراع في الدول الأربعة لأن مجتمعاتها مهيكلت.

وأكد الحار أنه منذ مايو 2014م خرج الملف الليبي من أيدي الليبيين وصار بيد الخارج، وأن الليبيين لم ينجحوا في إنتاج سلطة بالتوافق بينهم ولجأوا إلى الخارج لفرض إرادتهم، فصار من أبرز عوامل تعقيد الوضع في ليبيا أن الطبقة السياسية صارت مرتتهنة للخارج. وأن المجتمع صار عازفا بسبب كلفة التغيير ونتائجه، كما أن ضعف هيكلته وغياب الأحزاب النشطة التي تمثل قطاعات شعبية واسعة والجماعات الفاعلة أسهم في ضعف المجتمع الذي أثر الصمت على ما يجري حوله سواء على مستوى سياسات الداخل أو تدخلات الخارج، إذ لم نر مظهرة واحدة على وجود

فاغنىر فى البلاد وهم يسرحون ويمرحون فى الوسط والجنوب.

وخالف الدكتور عبد الوهاب الحار الدكتور أحمد الأطرش بقوله إن النزاع اجتماعي أكثر من كونه سياسيا، وأن الانقسام والتشظي أصبحتا عميقين ومتغذيين على خطاب الكراهية الذي تشبع به الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كما صار العنف متجذرا، وساعد على تفشي ذلك كله تدني الوعي العام.

وعرج الحار على حساسية الوضع فى ليبيا كونها محاطة بدول غير مستقرة وتواجه صراعات حادة مثل السودان وتشاد وتونس ومصر التي تعاني أزمة اقتصادية وأزمة شرعية بالنسبة للنظام الحاكم التي قد يكون لها تداعياتها. يضاف إلى ذلك الوضع الدولي الذي يشهد صراعا كبيرا واتجاها إلى تغيير النظام الدولي الراهن. ويؤكد أن مصر من أكبر المتدخلين السلبيين فى النزاع الليبي، ويعتبر السياسة المصرية تهدف إلى إلهاء الداخل عن الأزمة الاقتصادية وأزمة الشرعية التي تواجه النظام.

يعزو الحار الفضل فى تحييد الإمارات إلى حكومة الوحدة وقطر وأن دور تركيا رهن الانتخابات ونتائجها، أما أوروبا فهي منقسمة على نفسها، ففرنسا ضائعة وملفات عديدة تشغلها، وأن الفاعلية لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقلل الحار من المراهنة على الانتخابات كخيار لحل الأزمة الليبية لأسباب عديدة منها الوضع الأمني وأهمها عدم وجود ضمانات لقبول نتائجها من قبل الأطراف المتنازعة، وأن صيغ التوافق السابقة لم تنتج حلا للنزاع، وأن هناك خلافا فى التوازن فى العلاقة بين الأطراف فى الشرق، فمن جهة حفتر ما يزال نافذا ويمثل الصوت الواحد للجبهة الشرقية، فيما تعاني الجبهة الغربية تفككا ولا تملك رؤية لحل النزاع، والاستثناء -حسب الحار- هي حكومة الوحدة الوطنية التي تقود قطار التنمية كبديل لاحتواء النزاع، ويذهب الحار إلى أن الفساد رغم مخاطره قد يكون وسيلة تفكيك المجاميع المسلحة التي تشكل أحد أبرز عوائق التوافق والاستقرار.

ويرى الحار أن حكومة الوحدة الوطنية نجحت فى حل كثير من المشاكل حتى أنه أصبح لديها حاضنة اجتماعية حتى فى الشرق الذي لا يخضع سياسيا وأمنيا لها. ويختتم الحار مداخلته بتأكيد استبعاد شبح الحرب.

التعقيب :

تعددت آراء الحضور وتعليقاتهم على المداخلتين وحول توصيف الوضع في البلاد، إلا أن هناك اتفاقا على عناصر عدة، ويمكن أن تَجْمَل تعقيبات الحضور فيما يلي:

- شدة تعقيد الملف الليبي والحساسية البالغة للنزاع.
- سقوط النظام (ليس الدولة) قاد إلى نزاع السلطة.
- الموقف الدولي كان داعما للتغيير وليس الانتقال.
- مشروع عسكرة الدولة كان ولا يزال عامل التأزيم.
- الأطراف الدولية تدعم خيار القوة والعسكرة.
- هناك ضغوط خارجية لمنع تطور المجتمع المدني.
- المواقف السلبية للقوى المحلية التي باتت معرقلته.
- التدخلات الخارجية التي أصبحت طاغية وسلبية.
- تراجع الدور الأمريكي في ليبيا بعد حادثة السفارة.
- البلاد بعد انسحاب أمريكا أصبحت مرتعا للجميع.
- المركزية في القرار أصبحت محركا أساسيا للنزاع.
- الفاعلون في الشرق تبنوا نهج المغالبة لا المشاركة.
- التنمية وتداول الثروة محصور في مناطق محدودة.
- الفساد في انتشار مستمر وبات عصيا على الكبح.
- شبكات مصالح كبيرة باتت عاملا معرقلا للاستقرار.
- هناك عجز فكري لم يساعد على بناء نظام سياسي.
- هناك ضعف في فهم التغيير الذي وقع بعد 2011م.
- الصراع بالأساس على السلطة والموارد لكنه مقنع.
- لا يوجد عبء تاريخي سياسي اجتماعي للنزاع.
- رغم النزاع والضغوط المجتمع ما يزال متماسكا.
- المجتمع بعد الثورة لم يتحول ولم يواصل مسيرته.
- الافتقار للقيادات والزعامات السياسية الوطنية.
- النخبة كانت معول هدم ولم تكن وسيلة تطوير.
- الطبقة السياسية الوطنية لم تستوعب التغيير.
- الحلول المطروحة تدور بالبلد في حلقة مفرغة.
- نهج المسكنات ما يزال غالبا ولا حلول جذرية.

المحور الثاني / الاستشراف والخيارات البديلة لحل الأزمة :

بدأ النقاش في المحور الثاني -الذي تركز حول تلمس اتجاهات النزاع وبدائل التسوية السياسية- مع الدكتور عبد الوهاب الحار الذي أكد أن المراهنة على المسار السياسي الحالي وانتظار نتائج إيجابية من لجنة 6+6 عبث ومضيعة للوقت، وأن العامل الخارجي هو السبب في إفشال المسار السياسي.

وبالنسبة للانتخابات، يرى الحار أن بنيتها الأساسية تحتاج إلى معالجة وتطوير، خاصة فيما يتعلق بالدوائر الـ13 وتعداد السكان، أيضا لا يمكن أن تكون هناك انتخابات نزيهة والقضاء غير حاضر بقوة خاصة الدائرة الدستورية.

مبادرة باتيلي، حسب الحار، تواجه ضغوطا خارجية وبالتالي لن تكون بديلا لحل الأزمة، والأطراف الدولية تفضل استمرار الوضع الحالي، بمعنى استمرار حكومة الوحدة الوطنية والمجلسين، وهو الراجح عند الحار، إلا إذا وقعت تغييرات دولية وإقليمية ففي هذا الحال ربما تجد تلك التغييرات صدى في ليبيا فيقع تطور مفاجئ، ولهذا ينبغي أن يأخذ الاستشراف في الاعتبار المحيط الإقليمي والدولي.

وعن احتمال تطور الوضع سلبيا في حال فشل المسار السياسي ولم تُجرَ الانتخابات، ومن ذلك تعزز سيناريو التقسيم، يؤكد الحار أن التقسيم غير راجح لأنه يقوي مصر وهذا ما لا تريده إسرائيل.

بالنسبة للدكتور أحمد الأطرش، فيرى أن مشكلة مقاربات حل النزاع تركز على الأسباب وليس النتائج. وتطرق الأطرش إلى نظريات ومدارس احتواء النزاعات في العلوم السياسية، مؤكدا أهمية توافر عناصر مهمة لاحتواء النزاع الراهن أهمها: تشبع الصراع، وطرح صيغة لاحتوائه، ووجود سلطة شرعية فاعلة، وأن الحالة الليبية بلغت التشبع، إلا أنها تفتقر إلى صيغة الحل والسلطة الشرعية الفاعلة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يرى الأطرش أن استمرار تدفق الأموال وتفشي الفساد وتعاضمه يمنع إجراء الانتخابات، وأن التوافق بين المجلسين مستبعد، ومبادرة باتيلي ستواجه رفضا محليا، ولن تنجح إذا لن تتلقى دعما خارجيا. ورغم استبعاد الأطرش سيناريو الحرب، يؤكد أن دولة ليبيا جغرافيتها كبيرة وحدودها طويلة وبالتالي ستكون عرضة للحروب أكثر من غيرها.

التعقيب :

اتجهت جل التعقيبات إلى تأكيد أهمية الحس الوطني وتغليب المصلحة العامة لاحتواء النزاع وتحييد الأثر السلبي للعامل الخارجي. ودار الحديث حول سيناريوهات عديدة أهمها:

- تطور التقارب الإقليمي (خاصة المصري التركي) والدور الإيجابي للقوى الغربية وانعكاس ذلك على الأطراف المحلية قد يحقق الانتخابات ويوحد المؤسسات ويصعد منحى النمو والتنمية.

- العودة إلى المواجهات المسلحة في حال خسر أوردغان الانتخابات وراهنـت بعض الأطراف الدولية والإقليمية على التغيير بالقوة كما وقع في العام 2019م.

- استمرار الوضع الراهن وذلك إذا ظل الوضع الدولي والإقليمي على الخلاف الراهن وتمسك كل طرف برؤيته لتسوية النزاع الليبي وتابعهم الفرقاء الليبيون في ذلك.

وتطرق النقاش والتعقيبات إلى عدد من النقاط التي تمثل اشتراطات أو مقومات الاتجاه إلى تسوية النزاع كما يلي:

- احتواء النزاع خليط بين توافق محلي وتوافق دولي إقليمي.
- يمكن أن يتبدل سلوك المجموعات المسلحة لأجل مصالحها.
- تشبيك المصالح بين أطراف النزاع مهم لتغليب التوافق.
- الاستمرار في المركزية فشل والحل تفتيتها بمقاربة توافقية.
- العامل الدولي حاسم وينبغي توظيفه وليس مقاومته.
- لا انتقال واستقرار بدون ثقافة وارتقاء بوعي الناس.
- بناء ثقافي وليس مصالح مكونات سياسية ومجتمعية.
- استعادة لحظة الثورة وتحفيز المجتمع للضغط بهدف التغيير.
- التصدي للفساد وشبكات المصالح ضروري للتغيير.
- تخوفات دول الجوار مبررة وينبغي أخذها في الاعتبار.
- الانتخابات البرلمانية هي المخرج والرئاسية تأزيم.

الخلاصة :

تركز النقاش حول أزمة الداخل وخلاف الفرقاء، ودور الخارج في التأزيم الواقع دون خوض تفصيل في مواقف الأطراف الداخلية والخارجية وتبيان اتجاهاتها وخياراتها وطبيعة التدافع الراهن ومحركاته وتداعياته، ولعل وقت الندوة لم يسعف في تفكيك المشهد الليبي والغوص أكثر في تحليل وتفسير العوامل والمؤثرات الداخلية في النزاع الراهن.

ولأن التحليل والتشخيص اتجها إلى اعتبار المجتمع ومكوناته مفعولا به ولا دور حيوي لها في توجيه الأحداث والدفع باتجاه الاستقرار ثم النهوض، فإن التعويل كان أكثر على العامل الخارجي، فقد كان العامل الخارجي حاضرا بقوة في محور التوصيف وفي محور الاستشراف، إلى درجة أن نتائج الانتخابات التركية يمكن أن تغير المشهد الليبي برمته، حسب تقدير الحضور، وذلك في حال خسارة أردغان.